الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٨ مـــايـــو ١٩٨٨

رؤية

الاحتكار والاندماج

يؤدى التعامل مع المشكلات الاقتصادية بعلنية وبالعبس [illegible] الفعل ، الى ، مزالق ومخاطر ، باهظة التكلفة غالية الثمن يدفعها المجتمع من حساب رفاهيته وتقدمه وسلامته واستقراره من مخاطر ، المعالجة الدائمة والسريعة ، لمواجهة الاختلالات وعلاجها قبل ان تتفاقم تعتبر دائما نصف الطريق الى الحل والعلاج ويعتمد النصف الثاني من عملية الاصلاح على قدرة الاجهزة المختصة والمسئولة عن التجرد من الاهواء الخاصة في التقدير والتقييم والالتزام بطريق ذي اتجاه واحد مهامه وحداته ترتبط بالمصالح القومية في معد ، الواسع في سياج القانون وحمايته وفي اطار الديمقراطية وما تستوجبه .

[illegible] ثارت ردود الفعل منفعلة وصلت [illegible] تداخل المفاهيم والمصطلحات [illegible] واضطراب معانيها لدى الرأى [illegible] فيما يخص الحوار والنقاش حول اندماج شركتين من كبرى شركات [illegible] الاموال حتى ان الكثيرين [illegible] الفهم لحدود ، ما يصح وما لا يصح ، وانحرفت القضايا عن الموضوع [illegible] المرتبط بحماية حقوق المودعين ، كافراد وضمان مصلحة الاقتصاد القومي ، كمجتمع ، الى امور اقل اهمية وبعض النظر عن ، الظروف والملابسات ، الشديدة الخصوصية في حالة اندماج شركتين من كبرى شركات توظيف الاموال وما تلاه من اعلان عن ، عدم الاندماج ، وما ارتبط بذلك من ، اشاعات والاقاويل ، فان هناك ضرورة اقتصادية في المرحلة الراهنة من مراحل الاصلاح الاقتصادى لمناقشة موضوع ، الاندماج والاحتكار ، بعيدا عن دائرة الحساسيات وخارج نطاق مشاعر ردود الفعل والغضب والمصالح الضيقة المؤقتة كل ذلك بهدف تحديد ما يصلح وما لا يصلح للاوضاع الاقتصادية المصرية .

وقد اوضحت المناقشات ان هناك قصورا تشريعيا في المعالجة القانونية السليمة لاوضاع الاندماج وشروطه وقيوده وان قانون الشركات المسمى بالقانون ١٥٩ ولائحته التنفيذية قاصرة عن السيطرة الكاملة عن مختلف حالات الاندماج بين الشركات ولا تملك الوعي الكامل لاحكام الرقابة على اجراءاته ضمانا لمصلحة الافراد والمجتمع ويحتم ذلك مراجعة شاملة للقانون ولائحته التنفيذية [illegible] من الخبير [illegible] الوطنية المحلية خاصة وان مصر كانت تملك قانونا مستقلا ومنفصلا لموضوع الاندماج بين الشركات تم الغاؤه ودمجه في قانون الشركات الحالى .

ولا يقل اهمية عن تحديد وتوضيح ابعاد الاندماج الحاجة الى اصدار ، قانون مستقل للاحتكار ، في ضوء مصلحة المجتمع وتطلعاته للتنمية المستقبلية وحتمية قيامها على دعائم واضحة من العلاقات المستقرة التى توازن بين مصلحة الافراد ومصلحة المجتمع لان ، منع الاحتكار ومقاومته ، يعتبر إحدى الركائز الاقتصادية الرئيسية للراسمالية المعاصرة ووظيفة اساسية من وظائف الدول الحديثة التى تحرص على ضمانها والتثبت من سلامة تطبيقها في الواقع بغير استثناءات وبدون تنازلات

وبالتالى فان مقاومة الاحتكار والسيطرة عليه تعنى ضرورة حرية وديمقراطية بقدر ما تعنى ضرورة سلامة العلاقات الاقتصادية والمالية والقدرة على السيطرة عليها ومنع تضخما ها السرطاني

ولا يصح ان يفهم من المطالبة باصدار قانون مستقل للاحتكار ان الاندماج للشركات في مختلف صوره واشكاله جريمة تعاقب عليها القوانين لا عملية الا ان قيام الشركات الكبرى والعملاقة التى يحتاج اليها الاقتصاد القومي ، ضرورة يجب سترها ، بالانغلاق وعدم التبصر ولكن ما يصح ان يفهم ان هناك حالات للاندماج تحتمها الضرورات المالية للشركات وظروف السوق ومعاملاتها

وفى نفس الوقت يجب ان يكون واضحا للجميع ان سلطة الدولة والمجتمع لن تتساهل او تتسامح في الحالات التى يتحول معها الاندماج الى ، احتكار كامل للاسواق والمعاملات ، او يؤدى الى سيطرة فئة قليلة على مقدرات الاقتصاد القومي بصورة تتحكم في قراراته وسياساته وتمس حريته وقدرته على اتخاذ القرار

المهم الان وضع الامور في نصابها السليم وعلاج ثغرات التشريع الاقتصادى والمالى بصورة متكاملة حتى لا نفاجأ بان ما نصنعه ما هو الا علاج لظاهر واعراض خارجية فقط .

أسامة غيث

ثراء
المعارف الرقمية
www.ethraadl.com